الفصل الأول

الحق في المدينة

نعيش الآن في عصر انتقلت فيه مبادئ حقوق الإنسان إلى مركز الصدارة سياسياً وأخلاقياً، وتبذل الكثير من الطاقة السياسية في تشكيل وحماية وصياغة أهميتها في بناء عالم أفضل. وترتبط غالبية المفاهيم التي يجري ترويجها بالفردانية، فضلاً عن ارتكازها على الملكية، وهي من ثَمَّ لا تتحدى أفكار السوق الليبرالية والنيوليبرالية المهيمنة أو الأنماط النيوليبرالية للشرعية وأداء الدولة. فنحن في نهاية الأمر نعيش في عالم تعد فيه الملكية الخاصة ومعدلات الربح هي الأوراق الرابحة بالمقارنة مع جميع المفاهيم الحقوقية الأخرى التي يمكن للمرء أن يذكرها. لكن هناك مناسبات يأخذ فيها المفهوم المثالي لحقوق الإنسان منعطفاً جمعياً، كما كان الحال عندما تصدرت حقوق العمال والمرأة والمثليين والأقليات الواجهة (ميراث حركة عمالية طويلة الأمد، فضلاً عن حركات أخرى، مثل، حركة الحقوق المدنية في ستينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة، والتي اتسمت بالطابع الجمعي وكان لها صدى عالمي). حققت مثل هذه الصراعات على الحقوق الجمعية في بعض الأحيان نتائج مهمة.

أريد هنا أن أتحرى نوعاً من الحقوق الجمعية ـ وهو الحق في المدينة في سياق تجدد الاهتمام بأفكار هنري لوفيفر بشأن هذا الموضوع، وبزوغ حركات اجتماعية من مختلف الأشكال على مستوى العالم تطالب الآن بمثل هذا الحق. إذاً كيف يمكن تعريف هذا الحق؟

إن المدينة ـ كما كتب ذات مرة عالم الاجتماع الحضري الأمريكي الشهير روبرت بارك ـ هي «أكثر محاولات الإنسان اتساقاً، وبشكل عام أكثرها نجاحاً في إعادة تشكيل العالم الذي يعيش فيه بما يتفق بدرجة أكبر

مع رغبات قلبه. لكن إذا كانت المدينة هي العالم الذي خلقه الإنسان، فهي بالتالي العالم الذي يتعين عليه العيش فيه. فالإنسان بشكل غير مباشر، ودون إدراك واضح بطبيعة مهمته، قد أعاد أثناء خلقه للمدينة تشكيل نفسه»[1]. إذا كان بارك على حق، فإن السؤال عن نوع المدينة التي نريدها لا يمكن أن ينفصل عن السؤال عن أي نوع من الناس نريد أن نكون، وإلى أي نوع من العلاقات الاجتماعية نسعى، وأي نوع من العلاقات مع الطبيعة هو ما نعتز به، وأي أسلوب حياة هو ما نتمناه، وما هي القيم الجمالية التي نتبناها. لذلك فإن الحق في المدينة أكثر من مجرد حق فرد أو مجموعة في الوصول إلى الموارد الموجودة في المدينة: إنه الحق في تغييرها وإعادة اختراعها لتلائم أهواء قلوبنا بدرجة أكبر؛ وهو، علاوة على ذلك، حق جمعي أكثر منه حق فردي، بما أن إعادة اختراع المدينة تعتمد حتماً على ممارسة قوة جماعية من خلال عمليات التطوير العمراني (الحضرنة) (Urbanisation)[*]. ما أريد أن أناقشه في هذا السياق هو حقيقة أن حرية أن نصنع أنفسنا ومدننا ونعيد صنعها هي واحدة من أغلى حقوق الإنسان وأكثرها تجاهلاً. ما هي إذاً أفضل طريقة لممارسة هذا الحق؟

بما أننا، كما يؤكد بارك، نفتقر حتى الآن إلى أي معنى واضح لطبيعة مهمتنا، سيكون من المفيد أولاً أن نتأمل كيف صُنعنا وأُعيد صنعنا على مدار التاريخ من خلال عملية حضرنة دفعتها قدماً قوى اجتماعية قوية. لقد كانت وتيرة التطوير العمراني واتساع نطاقه المذهل خلال المئة سنة الماضية تعني على سبيل المثال أننا أُعيد صنعنا مراراً دون أن ندرك لماذا أو كيف حدث ذلك. لكن هل أسهم هذا التطور العمراني المذهل في تحسين رفاهة البشر؟ هل جعلنا أشخاصاً أفضل أم تركنا معلّقين في عالم من عدم الاتّساق والاغتراب والغضب والإحباط؟ هل أصبحنا مجرد بدو رحّل أُلقي بهم في بحر الحضر؟ كانت هذه هي نوعية الأسئلة التي شغلت المعلقين في القرن التاسع عشر، مثل فريدريك إنغلز وجورج سيميل، اللذين قدّما منظوراً نقدياً

---

(١) Robert Park, *On Social Control and Collective Behavior* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1967), p. 3.

(*) اخترت كلمة «حضرنة» بدلاً من التطوير العمراني لأنها المستخدمة بدرجة أكبر في أدبيات المختصين، ولأنها تنطوي في رأيي على معنى يتجاوز مجرد البناء إلى نسق حضري متكامل بأسلوب حياة الحضر وعاداتهم (المترجمة).

لشخصيات الحضر التي ظهرت في ذلك الوقت استجابة للتطور العمراني السريع[٢]. في هذه الأيام، لم يعد من الصعب تعداد كل مناحي الاستياء والقلق وحتى الإثارة في مناطق الحضر وسط تحولات حضرية أكثر تسارعاً، لكننا نفتقر على ما يبدو القدرة على النقد المنهجي، فالغضب العارم من التغيير يجتاحنا حتى عندما تلوح الأسئلة الواضحة في الأفق؛ على سبيل المثال، ما الذي يمكن أن نفعله إزاء تراكم الثروة والامتيازات والنزعة الاستهلاكية في جميع مدن العالم تقريباً وسط ما تصفه حتى الأمم المتحدة بـ «كوكب العشوائيات» القابل للانفجار؟[٣].

المطالبة بالحق في المدينة وفقاً لما أقصده هنا يعني المطالبة بشكل ما من سلطة التشكيل على عمليات الحضرنة، وعلى الطرق التي يتم بها صنع وإعادة صنع مدننا، وأن نقوم بذلك بشكل جوهري وجذري. فمنذ بزوغها، نشأت المدن نتيجة للتركز الجغرافي والاجتماعي لفائض الإنتاج، لذلك كان التطوير العمراني دائماً ظاهرة طبقية نوعاً ما، فهذه الفوائض تُستخرج من مكانٍ ما ومن أشخاصٍ ما، لكن تظل السيطرة على استخدامها عادةً في أيدي القلة، (مثل الزمرة الدينية الحاكمة أو المحارب الشاعر ذي الطموحات الإمبريالية). وبالطبع فإن هذا الوضع العام يتكرس في ظل الرأسمالية، بيد أن هذه الحالة تشهد في العمل دينامية من نوع مختلف. فالرأسمالية، كما يخبرنا ماركس، ترتكز على البحث الدائم عن فائض القيمة (الربح). ولتحقيق فائض القيمة يتعين على الرأسماليين تحقيق فائض إنتاج، وهذا يعني أن الرأسمالية تنتج على الدوام فائض الإنتاج الذي يتطلبه التطوير العمراني؛ والعكس صحيح كذلك، فالرأسمالية تحتاج للحضرنة لامتصاص فوائض الإنتاج التي تحققها على الدوام. وبهذه الطريقة تظهر رابطة داخلية بين التطور الرأسمالي والتطوير العمراني، ومن ثَمَّ فليس من المثير للدهشة أن تتوازى مع مرور الوقت وبشكل عام المنحنيات اللوجيستية لنمو الناتج الرأسمالي مع المنحنيات اللوجيستية لحضرنة سكان العالم. فلننظر بتعمق أكبر إلى ما يفعله

(٢) Friedrich Engels, *The Condition of the Working-Class in England in 1844* (London: Penguin Classics, 2009), and Georg Simmel, "The Metropolis and Mental Life," in: David Levine, ed., *On Individualism and Social Forms* (Chicago, IL: Chicago University Press, 1971).

(٣) Mike Davis, *Planet of Slums* (London: Verso, 2006).

الرأسماليون، إنهم يبدؤون اليوم بمبلغ معين من المال وينهونه بمبلغ أكبر (ربح)، وفي اليوم التالي يكون عليهم تحديد ما الذي سيفعلونه بفائض المال المتحقق في اليوم السابق؛ إنهم يواجهون معضلة فاوستية (Faustion Dilemma): فهل يعيدون الاستثمار لتحقيق المزيد من المال أم يستهلكون فوائضهم في الملذات؟ إن القوانين القسرية للمنافسة ترغمهم على إعادة الاستثمار، لأنه إذا لم يقم أحد الرأسماليين بإعادة الاستثمار فمن المؤكد أن غيره سيفعل. ولكي يظل الرأسمالي رأسمالياً يتعين عليه استثمار جزء من الفوائض لإنتاج المزيد من الفوائض. والرأسماليون الناجحون عادة ما يحققون ما يكفي لإعادة الاستثمار في التوسع وإرضاء شهوتهم للمتع الحسية، إلا أن نتيجة إعادة الاستثمار الدائم هي التوسع في إنتاج الفوائض، والأهم أن ذلك يستتبع توسعاً بمعدل مركب ـ يشمل كل منحنيات النمو اللوجستي (المال، رأس المال، الناتج، السكان) المرتبطة بتاريخ تراكم رأس المال.

تتأثر السياسات الرأسمالية بالحاجة الدائمة لإيجاد مجالات مربحة لإنتاج الفوائض الرأسمالية وامتصاصها، وفيما يتعلق بذلك، يواجه الرأسمالي عدداً من العقبات أمام التوسع المستمر من دون مشاكل؛ فإذا كانت هناك ندرة في العمالة والأجور مرتفعة للغاية، فيجب في هذه الحالة إما ضبط العمالة الموجودة (سواء عن طريق زيادة معدلات البطالة عبر استحداث أنماط تكنولوجية جديدة، أو عبر الهجوم على قوة الطبقة العاملة المنظمة ـ كما فعل كلٌّ من ثاتشر وريغان في الثمانينيات)، أو إيجاد قوة عمل جديدة (عن طريق الهجرة، أو تصدير رأس المال، أو عبر إدماج قطاعات من السكان كانت مستقلة حتى ذلك الحين في قوة العمل). ويتعين كذلك إيجاد وسائل جديدة للإنتاج بشكل عام، وموارد طبيعية جديدة على وجه الخصوص. ويشكل ذلك ضغوطاً متزايدة على البيئة الطبيعية لإنتاج المواد الخام المطلوبة واستيعاب المخلفات التي يتحتم ظهورها. إن القوانين القسرية للمنافسة الرأسمالية تشترط كذلك الظهور الدائم للتكنولوجيات وأنماط التنظيم الجديدة، بما أن الرأسماليين ذوي الإنتاجية الأعلى يمكنهم التفوق في المنافسة على أولئك الذين يطبقون طرقاً أدنى أو أكثر تخلفاً. والابتكارات تحدد احتياجات ورغبات جديدة، وتقلل من دورة رأس المال ومن مشكلات البعد المكاني. ويوسع ذلك النطاق الجغرافي الذي يبحث فيه

الرأسمالي بحرية عن فائض متوسع من العمالة والمواد الخام وغيرها. وإذا لم تكن هناك قوة شرائية كافية في سوق قائمة، يتعين إيجاد أسواق جديدة عن طريق التوسع في التجارة الخارجية، وترويج منتجات جديدة وأسلوب حياة جديد، وخلق أدوات ائتمانية جديدة، وتمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الدَّيْن. وفي النهاية إذا ما كان معدل الربح منخفضاً للغاية، فإن التنظيم الحكومي لـ «المنافسة المدمرة»، مثل الاحتكارات (عن طريق الاندماج والاستحواذ)، وتصدير رأس المال لمناطق جديدة، عادة ما يكون هو المخرج.

وإذا ما أصبح من المستحيل التغلب على أي من العقبات السابق ذكرها التي تُعيق دوران رأس المال وتوسعه، عندها يُعرقَل مسار التراكم ويواجه الرأسماليون أزمة. في هذه الحالة لا يمكن إعادة استثمار رأس المال بشكل مربح، فيتباطأ التراكم أو يتوقف، وتنخفض قيمة رأس المال، وفي بعض الأحيان يُدمّر فعلياً. وخفض القيمة قد يتخذ أشكالاً مختلفة؛ السلع الفائضة قد تخفض قيمتها أو تعدم، والطاقة الإنتاجية والأصول قد تخفض قيمتها وتترك غير عاملة، أو أن تنخفض قيمة النقود نفسها بسبب التضخم، وفي وقت الأزمة بالطبع تنخفض قيمة العمل نتيجة الارتفاع الهائل في معدلات البطالة. كيف إذاً كان التطوير العمراني الرأسمالي مدفوعاً بالحاجة للتغلب على هذه العقبات وتوسعة نطاق النشاط الرأسمالي المربح؟ أقول هنا: إنه لعب دوراً فعالاً بشكل خاص (إلى جانب ظواهر أخرى مثل الإنفاق العسكري) في استيعاب فائض الإنتاج الذي ينتجه الرأسماليون على الدوام في إطار سعيهم لتحقيق فائض القيمة[٤].

لنضع في الاعتبار، بداية، حالة الإمبراطورية باريس الثانية. لقد كانت أزمة عام ١٨٤٨ واحدة من أوائل الأزمات الواضحة لفائض رأس المال غير المستغل ولفائض العمالة جنباً إلى جنب، وقد كانت تشمل باتساع أوروبا بأسرها، وكانت أشد وطأة في باريس على وجه الخصوص، والنتيجة كانت ثورة مجهضة، فيها العاطلون والبرجوازيون الطوباويون الذين رأوا في الجمهورية الاشتراكية مصلاً مضاداً لجشع الرأسمالية وعدم المساواة.

---

(٤) للمزيد من التوضيح لهذه الفكرة، انظر:

David Harvey, *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism* (London: Profile Books, 2010).

وتمكنت البرجوازية الجمهورية من قمع الثوريين بالعنف، لكنها فشلت في حل الأزمة، وكانت النتيجة هي صعود لويس بونابارت للسلطة، بعد أن قام بانقلاب في عام ١٨٥١ ونصّب نفسه إمبراطوراً في عام ١٨٥٢. وحتى يتمكن من البقاء سياسياً، لجأ الإمبراطور السلطوي لقمع سياسي واسع النطاق للحركات السياسية البديلة، لكنه كان يعلم كذلك أنه يتعين عليه التعامل مع مشكلة استيعاب الفوائض الرأسمالية، وفعل ذلك بالإعلان عن برنامج ضخم للاستثمار في البنية التحتية في داخل البلاد وخارجها. في الخارج كان ذلك يعني مد خطوط سكك حديدية في مختلف أرجاء أوروبا وجنوباً حتى الشرق الأوسط، ودعم الأعمال الكبرى مثل شق قناة السويس. وفي الداخل كان ذلك يعني دعم شبكة السكك الحديدية وبناء الموانئ والمرافئ وتجفيف المستنقعات وما إلى ذلك.. ولكن قبل كل شيء كان ذلك يتضمن إعادة تشكيل البنية التحتية الحضرية في باريس، فأحضر بونابارت أوسمان(*) إلى باريس لتولي الأشغال العامة في عام ١٨٥٣.

وقد أدرك أوسمان بوضوح أن مهمته هي المساعدة في حل مشكلة فوائض رأس المال والبطالة عن طريق الحضرنة. واستوعبت عملية إعادة بناء باريس أعداداً ضخمة من العمال، وكميات ضخمة من رأس المال، حسب معايير ذلك الزمان، وكانت، إلى جانب القمع السلطوي لطموحات القوى العاملة الباريسية هي الأداة الرئيسة للاستقرار الاجتماعي. وقد استفاد أوسمان من خطط المدينة الفاضلة، التي وضعها (أنصار فروييه وسان سيمون)(**)، والتي جرت مناقشتها في أربعينيات القرن التاسع عشر، في إعادة تشكيل باريس، ولكن مع فارق أساسي هائل: فقد غيّر أوسمان النطاق المتصوّر لعملية الحضرنة؛ فعندما عرض عليه المهندس هيتورف خططه لشارع جديد، ألقى بها أوسمان في وجهه قائلاً: «ليس واسعاً بما يكفي... هذا ٤٠ متراً، وأنا أريده ١٢٠ متراً». لقد فكر أوسمان في المدينة على

(*) جورج يوجين أوسمان (Georges-Eugène Haussmann)، المعروف باسم البارون أوسمان، الذي خطط مدينة باريس (المترجمة).

(**) عالم الاجتماع الفرنسي شارل فورييه (١٧٧٢ ـ ١٨٣٧) (Charles Fourier) وكلود هنري دو روفروي (Claude Henri de Rouvroy)، المعروف كذلك باسم هنري دو سان سايمون، وهو سياسي ألهمت كتاباته الحركات الاشتراكية في النصف الأول من القرن التاسع عشر (المترجمة).

نطاق مهيب، ألحق بها الضواحي وأعاد تصميم الأحياء (مثل حي ليه هال Les Halles) بدلاً من مجرد إضافة نتف وأجزاء من النسيج الحضري؛ غيّر المدينة بالجملة بدلاً من تطويرها بالتدريج؛ وليقوم بذلك كان يحتاج إلى مؤسسات مالية جديدة وأدوات دين نفذت وفقاً للخطوط التي رسمها سان سايمون (كريدي موبيلير وشركة إيموبيلير). ما قام به فعلياً هو حل مشكلة التخلص من فوائض رأس المال عن طريق وضع نظام كينزي لإجراء تحسينات في البنية التحتية تموّل عن طريق الدين.

ظل هذا النظام فعالاً بشكل جيد جداً لنحو ١٥ عاماً، واستتبع ليس فقط تغيير البنية التحتية الحضرية بل أيضاً بناء أسلوب حياة حضرية جديد، وبناء نوع جديد من الشخصية الحضرية. أصبحت باريس «مدينة النور»؛ المركز الكبير للاستهلاك، والسياحة، والمتعة ـ لقد غيّرت المقاهي، والمتاجر الكبيرة، وصناعة الأزياء، والمعارض الكبيرة، من أسلوب الحياة بشكل يمكنها من استيعاب الفوائض الكبيرة من خلال أنماط استهلاكية فجة (أثارت استياء التقليديين والعمال المستبعدين على حد سواء). لكن في عام ١٨٦٨، تعرض النظام المالي ـ الذي اعتمد على المضاربة بشكل مفرط ومتزايد، والهياكل الائتمانية التي قامت عليها عملية التطوير العمراني ـ للانهيار. أجبر أوسمان على ترك منصبه. وفي غمرة اليأس، خاض نابوليون الثالث حرباً ضد بسمارك في ألمانيا وخسرها. ومن الفراغ الذي أعقب ذلك ظهرت كومونة باريس، واحدة من أعظم الأحداث الثورية في التاريخ الحضري للرأسمالية؛ وتشكلت الكومونة جزئياً من الحنين إلى عالم الحضر الذي دمره أوسمان (ظلال ثورة ١٨٤٨)، ومن رغبة الذين سلبتهم أعمال أوسمان أسلوب حياتهم في استعادة المدينة. لكن الكومونة كانت أيضاً بمثابة تجسيد استشرافي للرؤى المتصارعة حول الاشتراكية البديلة (في مقابل الرأسمالية الاحتكارية)، والمفاهيم الحداثية التي تتصارع فيها السيطرة الهيراركية المركزية (التيار الجاكوبي) مع الرؤى اللامركزية الفوضوية المتعلقة بالرقابة الشعبية (التي قادها البرودونيون)(*). وفي عام ١٨٧٢، وسط تبادل

(*) نسبة إلى بيير جوزيف برودون (Pierre-Joseph Proudhon) (١٨٠٩ ـ ١٨٦٥)، سياسي فرنسي يُعرف بأنه مؤسس الأناركية (المترجمة).

الاتهامات العنيفة بشأن مَن المتسبّب في ضياع الكومونة، وقع الانشقاق السياسي الجذري بين الماركسيين والأناركيين الذي ـ وللأسف مازال حتى يومنا هذا ـ يفصل بين الكثير من قوى المعارضة اليسارية للرأسمالية[٥].

نمضي قدماً سريعاً الآن إلى الولايات المتحدة عام ١٩٤٢، كانت مشكلة التخلص من الفوائض الرأسمالية، التي بدت عسيرة الحل في الثلاثينيات (والبطالة التي رافقتها) قد حُلّت مؤقتاً بالتعبئة الضخمة للمجهود الحربي. إلا أن الجميع كان يشعر بالخوف مما يمكن أن يحدث عقب الحرب؛ كان الوضع خطراً سياسياً، كانت الحكومة الاتحادية فعلياً تدير اقتصاداً مؤمّماً، (وكانت تقوم بذلك بكفاءة عالية)، وكانت الولايات المتحدة في تحالف مع الاتحاد السوفياتي الشيوعي في الحرب ضد الفاشية، وظهرت إلى الوجود حركات اجتماعية قوية ذات ميول اشتراكية رداً على الكساد في الثلاثينيات، وكان المتعاطفون قد تم إدراجهم في المجهود الحربي. نعلم جميعاً ما حدث تاريخياً بعد ذلك من تطبيق سياسات المكارثية والحرب الباردة (التي كانت هناك مؤشرات قوية على حدوثها في عام ١٩٤٢). وكما حدث في عهد لويس نابوليون، دعت الطبقات الحاكمة في ذلك الوقت إلى جرعة كبيرة من السياسات القمعية لتأكيد نفوذها. لكن ماذا عن مشكلة التخلص من الفوائض الرأسمالية؟

في عام ١٩٤٢ نشر تقييم مطول لأعمال أوسمان في مجلة معمارية، وثق بالتفصيل ما قام به بشكل مثير للاهتمام جداً وحاول تحليل أخطائه، لم يكن كاتب المقال سوى روبرت موزيس، الذي فعل بكامل منطقة نيويورك الحضرية ـ الميتروبوليتانية ـ بعد الحرب العالمية الثانية ما فعله أوسمان في باريس[٦]؛ فقد غيّر موزيس نطاق التفكير بشأن عملية الحضرنة ـ من خلال نظام شبكة الطرق السريعة وتغيير البنية التحتية (الممول بالدين)، عن طريق تشييد الضواحي وإعادة الهندسة الكاملة، ليس فقط للمدينة، بل للمنطقة

---

(٥) ينسب ذلك إلى ديفيد هارفي في كتابه. انظر:
David Harvey, Paris, *Capital of Modernity* (New York: Routledge, 2003).

(٦) Robert Moses, "What Happened to Haussmann," *Architectural Forum*, vol. 77, no. 1 (July 1942), pp. 57-66, and Robert Caro, *The Power Broker: Robert Moses and the Fall of New York* (New York: Knopf, 1974).

الحضرية ـ الميتروبوليتانية ـ برمتها ـ وأوجد وسيلة لاستيعاب فائض الإنتاج، ومن ثَمَّ حل مشكلة التخلص من الفوائض الرأسمالية. لقد لعبت هذه العملية ـ عندما طُبّقت على المستوى القومي، حيث تكررت في جميع المراكز الحضرية في الولايات المتحدة (في تحول آخر على نطاق واسع) ـ دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار للرأسمالية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية، (في هذه الفترة كان باستطاعة الولايات المتحدة تشغيل الاقتصاد العالمي غير الشيوعي برمته عبر إدارتها لعجز الموازين التجارية).

لم يكن إنشاء الضواحي في الولايات المتحدة مجرد مسألة بنية تحتية جديدة، كانت ـ مثلما حدث في الإمبراطورية الثانية في باريس ـ تتضمن تحولاً جذرياً في أسلوب الحياة، وتنتج نمطاً جديداً للمعيشة ومنتجات جديدة ـ من مساكن الضواحي المقامة على مساحات كبيرة من الأراضي، إلى البرادات وأجهزة التكييف، وسيارتين في مدخل البيت، وزيادة هائلة في استهلاك الوقود ـ وتأدية كل من هذه الأشياء دوره في امتصاص الفوائض. وهكذا لعب بناء الضواحي الجديدة (إلى جانب العسكرة) دوراً حاسماً في المساعدة في امتصاص الفوائض في مرحلة ما بعد الحرب؛ لكن ذلك جاء على حساب تفريغ المدن المركزية وتركها خالية من قاعدة اقتصادية مستدامة، ومن ثَمَّ إنتاج ما سمي بـ«الأزمة الحضرية» في الستينيات، التي ميزتها ثورات الأقليات المتأثرة (خاصة الأمريكيين من أصل أفريقي) في المدن الداخلية، والذين حرموا من الوصول إلى الرخاء الجديد.

ولم تكن المدن الرئيسة فقط هي التي دخلت في حالة تمرد، فقد احتشد التقليديون خلف جين جاكوبز(*) ساعين لمكافحة الحداثة الوحشية لمشروعات موزيس واسعة النطاق بطرح شكل جمالي مختلف لحياة الحضر يتركز على تطوير الأحياء، والحفاظ على الهوية التاريخية، وفي نهاية المطاف تحسين المناطق القديمة. لكن في ذلك الوقت كانت الضواحي الجديدة قد شيدت بالفعل، وكان التحول الجذري في نمط الحياة الذي أنذرت به قد أفرز كل العواقب الاجتماعية الممكنة، مما دفع النسويين (Feminists)، على سبيل

(*) جين جاكوبز (Jane Jacobs) صحافية وناشطة أمريكية كندية اشتهرت بتأثيرها في دراسات الحضر (المترجمة).

المثال، لاعتبار الضواحي ونمطها الحياتي موضعاً لسخطهم الأساسي. وكما حدث مع أوسمان، بدأت الأزمة تتكشف، وسقط موزيس من عليائه، واعتبرت حلوله غير مناسبة، بل وغير مقبولة في أواخر الستينيات. وإذا كان لما فعله أوسمان في باريس دور في تفسير ديناميات كومونة باريس، فكذلك كان للحياة الفاقدة للروح في أحياء موزيس دور حاسم في حركات عام ١٩٦٨ الدرامية في الولايات المتحدة، عندما انخرط طلاب الطبقة المتوسطة من البيض والساخطين على الأوضاع القائمة في حالة من التمرد، وسعوا للتحالف مع جماعات مهمشة أخرى، واحتشدوا ضد الإمبريالية الأمريكية لخلق حركة تهدف إلى بناء عالم مختلف يتضمن تجربة حضرية من نوع مختلف، (ومرة أخرى وقفت التيارات الفوضوية والتحررية في مواجهة مطالب ببدائل هيراركية مركزية)[٧].

إلى جانب تمرد عام ١٩٦٨ جاءت الأزمة المالية، كانت عالمية جزئياً، (نتيجة لانهيار اتفاقيات بريتون وودز)، لكنها نشأت كذلك داخل المؤسسات الائتمانية التي مولت الطفرة العقارية في العقود السابقة. لقد تراكمت القوى المحركة للأزمة مع نهايات الستينيات، حتى هوى النظام الرأسمالي برمته في خضم أزمة عالمية كبرى، قادها انفجار فقاعة الأسواق العقارية عام ١٩٧٣، والإفلاس المالي الذي أعقبها لمدينة نيويورك في عام ١٩٧٥. لقد حلت الأيام السود للسبعينيات، وكان السؤال في ذلك الوقت هو: كيف يمكن إنقاذ الرأسمالية من تناقضاتها؟ وفي هذا الإطار، وإذا ما كان التاريخ مرشداً من نوع ما، فستلعب عملية الحضرنة دوراً كبيراً. وكما أوضح وليام تاب، فإن أسلوب العمل على حل أزمة نيويورك المالية في عام ١٩٧٥، والذي نظمه تحالف غير مستقر بين سلطات الدولة والمؤسسات المالية، كان له دور طليعي في صياغة رد نيوليبرالي على هذا السؤال، مفاده: أن تتم حماية النفوذ الطبقي لرأس المال على حساب مستويات معيشة الطبقة العاملة، في حين يجري تحرير السوق ليقوم بعمله. وكان السؤال التالي هو: كيف يمكن إنعاش القدرة على استيعاب الفوائض التي يتعين على الرأسمالية إنتاجها إذا

(٧) Henri Lefebvre, *The Urban Revolution*, foreword by Neil Smith (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2003).

ما كُتب لها البقاء؟[٨].

فلنتقدم سريعاً مرة أخرى إلى ظرفنا الحالي؛ لقد كانت الرأسمالية العالمية تتخبط في «حلزونة» من الأزمات والصدمات الإقليمية، (شرق وجنوب شرق آسيا في ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨، وروسيا في ١٩٩٨، والأرجنتين في ٢٠٠١)، حتى واجهت أزمة عالمية في عام ٢٠٠٨. لكن ماذا كان دور التطوير العمراني في هذا التاريخ؟ في الولايات المتحدة كانت الحكمة السائدة حتى عام ٢٠٠٨ هي أن سوق الإسكان عامل استقرار مهم للاقتصاد، خاصة بعد انهيار سوق التكنولوجيا المتقدمة في أواخر التسعينيات. استوعبت سوق العقارات شطراً كبيراً من فائض رأس المال بشكل مباشر عن طريق الإنشاءات الجديدة، (سواء داخل المدن أو في الضواحي أو المباني الإدارية)، في حين أدى التضخم السريع في أسعار الأصول العقارية، مدعوماً بموجة الإسراف في إعادة تمويل الرهن العقاري عند أدنى مستويات أسعار الفائدة تاريخياً، إلى ازدهار الأسواق الداخلية الأمريكية للسلع والخدمات. واستقرت السوق العالمية جزئياً عن طريق التوسع العمراني الأمريكي والمضاربة في أسواق العقارات، بينما كانت الولايات المتحدة تدير العجز الضخم في موازينها التجارية مع بقية العالم، وتقترض نحو ملياري دولار يومياً لتغذية هوس المستهلكين الذي لا ينطفئ، والحروب الممولة بالدين في أفغانستان والعراق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

لكن عملية الحضرنة خضعت لتحول آخر على صعيد النطاق. باختصار، تحولت للعالمية؛ لذلك لا يمكننا التركيز فقط على الولايات المتحدة. وساعد ازدهار أسواق العقارات في بريطانيا وإيرلندا وإسبانيا، وفي دول أخرى عديدة، في تغذية دينامية الرأسمالية بأشكال سارت بالموازاة مع ما يحدث في الولايات المتحدة. لكن الحضرنة في الصين على مدى العشرين عاماً الماضية، كما سنرى في الفصل الثاني، كانت ذات سمات مختلفة جذرياً، فقد تركزت بدرجة كبيرة على تشييد البنية الأساسية، وتسارعت

(٨) William Tabb, *The Long Default: New York City and the Urban Fiscal Crisis* (New York: Monthly Review Press, 1982), and David Harvey, *A Brief History of Neoliberalism* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

وتيرتها بعد فترة ركود قصيرة في عام ١٩٩٧ أو نحو ذلك، فتجاوزت أعداد السكان في أكثر من مئة مدينة حاجز المليون نسمة في العشرين عاماً الماضية، والقرى الصغيرة مثل شنتشين Shenzhen أصبحت مناطق حضرية ضخمة تقطنها ما بين ستة وعشرة ملايين نسمة. وقد كان التصنيع يتركز في بادئ الأمر في المناطق الاقتصادية الخاصة، لكنه انتشر خارجها بعد ذلك إلى أي منطقة محلية مستعدة لاستيعاب فوائض رأس المال من الخارج وإعادة تدوير الأرباح في توسع سريع. وغيرت مشروعات بنية أساسية ضخمة مثل السدود والطرق السريعة ـ مرة أخرى، كلها ممولة بالدين ـ شكل المكان[٩]. وبالدرجة نفسها أيضاً، يتغير شكل المكان نتيجة لإنشاء المراكز التجارية الكبرى، والساحات العلمية، والمطارات، ومرافئ الحاويات، وأماكن المتعة بمختلف أشكالها، وكل أشكال المؤسسات الثقافية حديثة التصميم، وإلى جانب المجمعات السكنية المغلقة ذات البوابات، وملاعب الغولف التي تناثرت في مختلف أرجاء الصين وسط أماكن الإقامة المكتظة في الحضر لاحتياطيات العمالة الضخمة التي يجري حشدها من مناطق الريف الفقيرة التي تورد العمالة المهاجرة. وكما سنرى، كانت هناك عواقب ضخمة لعملية الحضرنة هذه على الاقتصاد العالمي وعلى استيعاب فوائض رأس المال.

لكن الصين ليست سوى مركز واحد فقط لعملية الحضرنة التي أصبحت حالياً وعلى نحو لا يصدق ذات طابع عالمي، جزئياً عن طريق التكامل العالمي المذهل لأسواق المال التي تستخدم مرونتها في تمويل المشروعات الحضرية بالدين من دبي إلى ساو باولو، ومن مدريد ومومباي إلى هونغ كونغ ولندن. فالبنك المركزي الصيني على سبيل المثال لاعب ناشط في سوق الرهن العقاري الثانوي في الولايات المتحدة، في حين ينخرط بنك غولدمان ساكس في أسواق العقارات الصاعدة في مومباي، وفي المقابل تستثمر رؤوس الأموال التابعة لهونغ كونغ في بالتيمور. وفي الحقيقة فقد شهدت كل مدينة في العالم تقريباً طفرة عقارية لصالح الأغنياء ـ غالباً ما تكون متشابهة لدرجة محزنة ـ وسط طوفان من المهاجرين الفقراء الذين

(٩) Thomas Campanella, *The Concrete Dragon: China's Urban Revolution and What it Means for the World* (Princeton, NJ: Princeton Architectural Press, 2008).

يتدفقون على المدن بعد أن تم تجريد الفلاحين من ممتلكاتهم عبر عملية تصنيع وتسليع الزراعة.

وكان ازدهار أعمال الإنشاءات هذا واضحاً في مكسيكو سيتي وسانتياغو في تشيلي، كما في مومباي وجوهانسبورغ وسول وتايبيه وموسكو، وفي مختلف أرجاء أوروبا (إسبانيا على وجه الخصوص)، وكذلك في مدن في الدول الرأسمالية المركزية، مثل لندن، ولوس أنجلوس، وسان دييغو، ونيويورك (حيث كانت المشاريع العمرانية الضخمة الجارية في عام ٢٠٠٧ تحت إدارة الملياردير بلومبرغ أكثر منها في أي وقت مضى).

كما ظهرت مشروعات عمرانية مذهلة، باذخة، وفي بعض الأحيان سخيفة لدرجة إجرامية، في الشرق الأوسط، في أماكن مثل دبي وأبو ظبي، كوسيلة للتخلص من الفوائض الرأسمالية الناجمة عن الثروات النفطية، وذلك بأشكال مغالية في الإسراف والظلم الاجتماعي والهدر البيئي، (مثل بناء ساحة للتزلج على الجليد في بيئة صحراوية حارة). إننا ننظر هنا إلى تحول آخر على مستوى النطاق للمشروعات الحضرية ـ تحول يجعل من الصعب تصديق أن ما يجري على مستوى العالم هو من حيث المبدأ مشابه لما قام به أوسمان بجدارة لفترة في الإمبراطورية الثانية في باريس.

لكن طفرة الحضرنة تلك اعتمدت مثل كل ما سبقها على إنشاء مؤسسات مالية جديدة وترتيبات لتنظيم الائتمان المطلوب لاستمرارها. لقد لعبت الابتكارات المالية التي ظهرت في الثمانينيات ـ وبخاصة عمليات التوريق وطرح حزم الرهون العقارية المحلية للبيع للمستثمرين على مستوى العالم، وإنشاء مؤسسات مالية جديدة لتسهيل سوق ثانوية للرهن العقاري ولكي تستحوذ على التزامات الديون المضمونة ـ دوراً محورياً. كانت فوائدها جمة: فقد وزعت المخاطر وسهلت على الأوعية الادخارية الوصول إلى فائض الطلب على الإسكان؛ وأيضاً، بحكم تنسيقها، دفعت بأسعار الفائدة الإجمالية للانخفاض، (في حين وفرت ثروات طائلة للوسطاء الماليين الذين حققوا هذه العجائب). لكن توزيع المخاطر لا يقضي على المخاطر، علاوة على ذلك فإن إمكانية توزيع المخاطر على هذا النطاق الواسع تشجع على سلوكيات محلية أكثر ميلاً للمخاطرة، لأنه بالإمكان نقل المخاطر إلى

مكان آخر. ووسط غياب ضوابط كافية لتقييم المخاطر، خرجت سوق الرهن العقاري عن السيطرة، وكنتيجة لذلك فإن ما حدث لبرير برذرز Pereire Brothers في ١٨٦٨ ـ ١٨٦٧، وما حدث في نيويورك نتيجة التبذير المالي في أوائل السبعينيات، قد تكرر في أزمة الرهن العقاري وانهيار قيم الأصول في ٢٠٠٨. وفي بداية الأمر تركزت الأزمة في المدن الأمريكية وما حولها، (وإن كانت إشارات مماثلة ظهرت في بريطانيا)، وكانت عواقبها الأكثر خطورة تقع على كاهل الأمريكيين من أصل أفريقي والنساء المعيلات في مراكز المدن. وأثرت الأزمة كذلك على غير القادرين على تحمل تكلفة السكن الباهظة في المراكز الحضرية، خاصة في الجنوب الغربي الأمريكي، والذين لجؤوا إلى محيط المناطق الحضرية بحثاً عن مساكن بتمويل عقاري بأسعار فائدة كانت منخفضة في بادئ الأمر، ثم فوجئوا بزيادة كلفة التنقل بسبب ارتفاع سعر الوقود وتصاعد مدفوعات الرهن العقاري مع ارتفاع أسعار الفائدة. هددت تلك الأزمة بتداعياتها المحلية الوحشية على الحياة الحضرية والبنية الأساسية (تضررت أحياء بكاملها في كليفلاند وبالتيمور وديترويت بشدة بسبب حبس الرهن) والبناء الكامل للنظام المالي العالمي، وأطلقت العنان لبدايات ركود كبير. وكانت أوجه التماثل مع ما حدث في السبعينيات مذهلة على أهون تقدير، (شملت الاستجابة الفورية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بضخ أموال رخيصة، من شبه المؤكد أن تقود في وقت ما في المستقبل إلى تهديدات تضخمية قوية كما حدث في أواخر السبعينيات).

لكن المسألة حالياً أعقد بما لا يقاس، والقضية التي لم تحسم بعد هي ما إذا كان حدوث انهيار خطير في الولايات المتحدة يمكن أن يعوض في منطقة أخرى (الصين مثلاً). فالتطور غير المتوازن جغرافياً قد يتمكن مجدداً من إنقاذ النظام من انهيار عالمي شامل، كما حدث في التسعينيات، مع ضرورة مراعاة أن الولايات المتحدة هي جوهر المشكلة هذه المرة. بيد أن النظام المالي أصبح أكثر ارتباطاً بما هو مؤقت مقارنة بأي وقت مضى[١٠]؛ فعمليات التداول التي تتم من خلال أجهزة الكمبيوتر في جزء من الثانية

(١٠) Richard Bookstaber, *A Demon of Our Own Design: Markets, Hedge Funds, and the Perils of Financial Innovation* (New York: Wiley, 2007), and Frank Partnoy, *Infectious Greed: How Deceit and Risk Corrupted Financial Markets* (New York: Henry Holt, 2003).

تهدد ـ إذا ما خرجت عن مسارها ـ بإحداث انحرافات كبيرة في الأسواق، (تسببت في اضطرابات كبيرة في بورصات الأسهم)، وسيُحدث ذلك أزمات كبيرة تتطلب إعادة نظر شاملة في كيفية عمل رأس المال التمويلي وأسواق المال، بما في ذلك ما يتعلق بعمليات الحضرنة.

وكما حدث في كل المراحل السابقة، جلب هذا التوسع الكبير والأحدث في عملية الحضرنة تحولات هائلة في أساليب الحياة؛ أصبحت جودة حياة الحضر سلعة تباع للقادرين، وكذلك المدن نفسها، في عالم أصبحت فيه السلع والسياحة والثقافة والصناعات القائمة على المعرفة، فضلاً عن النزوع الدائم للاقتصاد الاستعراضي، هي الجوانب الرئيسة للاقتصاد السياسي الحضري حتى في الهند والصين. وأصبح ولع ما بعد الحداثة بتشجيع إنشاء الأسواق المتخصصة محدداً لخيارات نمط الحياة الحضرية وعادات الاستهلاك، كما أحاطت أشكال الثقافة التجربة الحضرية المعاصرة بهالة حرية الاختيار في الأسواق، شريطة امتلاكك للمال، وقدرتك على حماية نفسك من خصخصة إعادة توزيع الثروة التي ازدهرت من خلال الأنشطة الإجرامية والممارسات الاحتيالية الشرسة، (والتي تزايدت في كل مكان). كذلك اتسمت تلك المرحلة بانتشار مراكز التسوق والمجمعات السينمائية ومتاجر الهدايا (التي أصبح إنشاء أي منها عملاً مزدهراً لشركات كبيرة)، وانتشرت كذلك سلاسل مطاعم الوجبات السريعة، وأسواق الحرفيين، وثقافات البوتيك boutique cultures، أو كما يشير شارون زوكين Sharon Zukin بخبث «تهدئة الفتن بالكابتشينو». وحتى أسلوب تطوير الضواحي غير المتجانس والرتيب، الذي ما زال مهيمناً في العديد من المناطق، بدأت تظهر في مواجهته الآن حركة «العمران الجديد»، التي تنتهج بيع أسلوب حياة ومجتمعات البوتيكات كمنتج جديد للمطورين العقاريين لتلبية أحلام الحضرنة.

هذا عالم أصبحت فيه أخلاقيات النيوليبرالية التي تتسم بفردانية ذات نزوع مفرط للتملك هي النموذج للتنشئة الاجتماعية لشخصية الإنسان، وتتمثل عاقبة ذلك في تزايد معدلات الانعزالية الفردانية والقلق والاضطرابات العصبية وسط أحد أعظم الإنجازات الاجتماعية (على الأقل قياساً على حجمها الهائل وصفتها الجامعة) التي شيدت في تاريخ الإنسانية لتحقيق رغبات قلوبنا.

لكن التصدعات داخل النظام واضحة تماماً كذلك؛ فنحن نعيش في مدن مقسمة ومتشرذمة ومعرضة للصراعات بشكل متزايد، وتعتمد نظرتنا إلى العالم وتحديد الفرص التي يوفرها على الجانب الذي نقف فيه ونوع الاستهلاك المتاح لنا. ففي العقود الماضية أعاد التحول النيوليبرالي السلطة الطبقية إلى أيدي النخب الغنية[١١]، ففي عام واحد جمع عدد من مديري صناديق التحوّط (Hedge funds) في نيويورك أجوراً شخصية بلغت قيمتها ثلاثة مليارات دولار، كما قفزت مكافآت كبار اللاعبين في وول ستريت في السنوات القليلة الماضية من نحو خمسة ملايين دولار إلى مستوى الخمسين مليون دولار، (مع إغفال أسعار العقارات في مانهاتن). ومنذ التحول النيوليبرالي في أواخر الثمانينيات ظهر ١٤ ملياردياً في المكسيك، وتتباهى المكسيك الآن بأغنى رجل على وجه الأرض، وهو كارلوس سليم، في الوقت الذي استقرت أو تراجعت فيه دخول الفقراء في هذا البلد. ومنذ نهاية ٢٠٠٩ (بعد أن انقضت أسوأ مراحل الأزمة) كان هناك ١١٥ ملياردياً في الصين، و١٠١ في روسيا، و٥٥ في الهند، و٥٢ في ألمانيا، و٣٢ في بريطانيا، و٣٠ في البرازيل، إضافة إلى ٤١٣ في الولايات المتحدة[١٢]. إن نتائج هذا الاستقطاب المتزايد في توزيع الثروة والنفوذ محفورة لا تمحى في السمات المكانية لمدننا، التي تتحول بشكل متزايد إلى مدن من أجزاء محصنة، من مجمعات سكنية مغلقة، وساحات عامة جرت خصخصتها وتخضع لرقابة دائمة. وتصبح حماية النيوليبرالية لحقوق الملكية الخاصة وقيمها هي النموذج المهيمن للسياسة حتى بالنسبة إلى الطبقات المتوسطة الدنيا. وفي العالم النامي على وجه الخصوص، فإن المدينة:

«تتشظى إلى أجزاء مختلفة منفصلة، مع تشكيلات جلية لـ «دويلات صغيرة جداً» microstates، فالأحياء الغنية التي تتوفر فيها كل أنواع الخدمات، مثل المدارس الخاصة وملاعب الغولف والتنس ودوريات شرطة خاصة تجوب شوارعها على مدار الساعة، تتقاطع مع المستوطنات غير

(١١) Harvey, *A Brief History of Neoliberalism*, and Thomas Byrne Edsall, *The New Politics of Inequality* (New York: Norton, 1985).

(١٢) Jim Yardley and Vikas Bajaj, "Billionaires' Ascent Helps India, and Vice Versa," *New York Times*, 27/7/2011.

الشرعية، حيث لا يوجد الماء سوى في النافورات العامة، ولا يوجد نظام للصرف الصحي، وتحصل قلة متميزة على الكهرباء عن طريق القرصنة، وتتحول الشوارع إلى مستنقعات كلما هطلت الأمطار، وحيث التشارك في المسكن هو العرف السائد. وكل جزء يبدو أنه يعيش ويعمل بشكل مستقل، متمسكاً بشدة بما استطاع الحصول عليه في الصراع اليومي من أجل البقاء»[١٣].

في ظل هذه الظروف تزداد صعوبة الإبقاء على مثاليات الهوية الحضرية، والمواطنة، والانتماء، أو بالأحرى السياسات الحضرية المتسقة ـ المهددة بالفعل بسبب انتشار الشعور بالضيق من الأخلاقيات النيوليبرالية الفردانية. وحتى فكرة أن المدينة قد تكون كياناً سياسياً جمعياً، وموضعاً يمكن منه وعبره أن تنشأ حركات اجتماعية تقدمية تصبح على الأقل على المستوى السطحي غير قابلة للتصديق بشكل متزايد. لكن هناك أيضاً كل أشكال الحركات الاجتماعية الحضرية التي تسعى للتغلب على الانعزالية وإعادة تشكيل المدينة بصورة اجتماعية مختلفة عن تلك التي يضعها المطورون العقاريون المدعومون بالتمويل وبرؤوس أموال الشركات وبجهاز الدولة المحلي الذي يميل بشكل متزايد لعقلية رجل الأعمال. حتى الإدارات الحضرية المحافظة نسبياً تبحث عن سبل لاستغلال سلطاتها في تجربة طرق جديدة، سواء لإنتاج الحضر أو دمقرطة الحوكمة. هل هناك بديل حضري؟ وإن كان، من أين يمكن أن يأتي؟

ومع ذلك فإن امتصاص الفوائض عن طريق التحول الحضري يمتلك بعداً أكثر قتامة، فقد استلزم نوبات متكررة من إعادة الهيكلة الحضرية عبر «التدمير الخلاق»، وكان لذلك دائماً تقريباً بعد طبقي بما أن الفقراء والمحتاجين والمهمشين من السلطة السياسية هم عادة من يعانون أولاً وبدرجة أكبر من هذه العمليات. والعنف مطلوب لتحقيق العالم الحضري الجديد على أنقاض القديم، فقد مزق أوسمان الأحياء الباريسية القديمة مستخدماً صلاحيات نزع الملكية للمنفعة العامة المفترضة، وقام بذلك باسم

(١٣) Marcello Balbo, "Urban Planning and the Fragmented City of Developing Countries," *Third World Planning Review*, vol. 15, no. 1 (1993), pp. 23-25.

التحسين المدني والإحياء البيئي والتجديد الحضري، كما قام عن عمد بهندسة عملية ترحيل العديد من أبناء الطبقة العاملة وعناصر أخرى جامحة، فضلاً عن الصناعات غير الملائمة صحياً من مركز مدينة باريس، حيث كانت تشكل خطراً على النظام العام والصحة العامة، وبطبيعة الحال على السلطة السياسية، كما خلق صيغة حضرية، كان يعتقد (خطأ كما اتضح في ١٨٧١) أنها توفر مستويات كافية من الرقابة والسيطرة العسكرية لضمان سهولة السيطرة بالقوة العسكرية على الحركات الثورية. لكن، وكما أشار إنغلز في ١٨٧٢:

«ليس لدى البرجوازية في واقع الأمر سوى أسلوب واحد لحل مسألة السكن بطريقتها ـ بمعنى حلها بطريقة يؤدي فيها الحل دائماً إلى إعادة طرح المسألة من جديد. وهذا الأسلوب اسمه «أوسمان»، وأعني به الممارسة التي أصبحت عامة الآن، والتي تتمثل في إحداث اختراقات في الأحياء التي تقطنها الطبقة العاملة في مدننا الكبيرة، وخاصة في المناطق الواقعة في وسط المدن، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يحدث لدواعي الصحة العامة، أو تجميل المدينة، أو بدافع الطلب على مقار أعمال كبيرة في وسط المدينة، أو لمتطلبات تتعلق بالمواصلات، مثل مد خطوط سكك حديدية أو شق طرق (الذي يبدو في بعض الأحيان أن الهدف منه هو جعل القتال عبر المتاريس أكثر صعوبة).. وأياً كانت الأسباب، فالنتيجة دائماً واحدة؛ فالأزقة المخزية تختفي وسط الإسراف في الثناء على الذات من قبل البرجوازية لقدرتها على تحقيق هذا النجاح الهائل، لكنها تعاود الظهور على الفور في أماكن أخرى... فأماكن تكاثر الأمراض، والبؤر سيئة السمعة، والأقبية التي يحصر نمط الإنتاج الرأسمالي عمالنا فيها ليلة بعد ليلة، لا تمّحي، بل فقط تنزاح إلى مكان آخر! فالضرورة الاقتصادية التي أنتجتها في المكان الأول هي ذاتها التي تنتجها في المكان الثاني»(١٤).

وفي واقع الأمر فقد استغرق استكمال سيطرة البورجوازية على وسط باريس أكثر من مئة سنة، مع العواقب التي شهدناها في السنوات الأخيرة من

(١٤) Friedrich Engels, *The Housing Question* (New York: International Publishers, 1935), pp. 74-77.

الانتفاضات والفوضى في الضواحي المعزولة التي يُحاصر فيها على نحو متزايد، المهاجرون والمهمشون والعاطلون عن العمل والشباب. والمحزن في الأمر هنا بالطبع هو أن العمليات التي وصفها إنغلز تحدث مراراً وتكراراً في التاريخ الحضري للرأسمالية؛ فروبرت موزيس «هوى بالساطور على منطقة برونكس الإدارية في نيويورك»، «took a meat axe to the Bronx»، وفقاً لعبارته المشينة، وكان رثاء جماعات وحركات الأحياء عالياً مدوياً، إلى أن توحدت في نهاية الأمر وراء خطاب جين جاكوبز حول تدمير لا يمكن تصوره، ليس فقط للنسيج الحضري القيم، ولكن أيضاً لمجتمعات بأكملها من السكان وشبكاتها للاندماج الاجتماعي التي أنشئت منذ فترة طويلة[١٥]. لكن في الحالتين، النيويوركية والباريسية، فبمجرد نجاح ثورات ١٩٦٨ في مقاومة القوة الوحشية واحتوائها لنزع الملكيات بوساطة الدولة، حدثت عملية تحول أكثر غدراً وسرطانية عن طريق التنظيم المالي للحكومات الحضرية الديمقراطية، وأسواق الأراضي، والمضاربات العقارية، وتصنيف الأراضي وفقاً للاستخدامات التي تولد أعلى عائد مالي ممكن تحت شعار «أعلى وأفضل استخدام». لقد فهم إنغلز بجلاء تام مغزى هذه العملية أيضاً:

«إن نمو المدن الحديثة الكبيرة يكسب الأرض في بعض المناطق، وخاصة في تلك المناطق المركزية، قيمة مبالغاً فيها وغير حقيقية بشكل متزايد؛ والمباني المقامة على هذه الأراضي تخفض قيمتها بدلاً من أن تزيدها، لأنها لم تعد تنتمي للظروف المتغيرة. تهدم هذه المباني ويقام غيرها، ويحدث ذلك قبل كل شيء لمنازل العمال الموجودة في وسط المدينة، والتي لا يمكن أن تزيد إيجاراتها حتى في أكثر الأماكن ازدحاماً عن حد أقصى معين، أو بمعدل بطيء للغاية. تهدم هذه المنازل وبدلاً منها تقام المتاجر والمستودعات والمباني العامة»[١٦].

إنه لمن المحبط التفكير في أن ذلك كتب في عام ١٨٧٢، لأن وصف إنغلز ينطبق مباشرة على عمليات التطوير الحضري في أغلب أرجاء آسيا (دلهي، وسول، ومومباي)، كما على عمليات التحسين الحضري في هارلم

(١٥) Marshall Berman, *All That Is Solid Melts into Air* (London: Penguin, 1988).

(١٦) Engels, Ibid., p. 23.

وبروكلن في نيويورك على سبيل المثال. وباختصار؛ فإن عملية الإزاحة المكانية ونزع الملكية تمثل صلب عمليات التطوير العمراني في ظل الرأسمالية، وهو ما يُعد انعكاساً لصورة استيعاب رأس المال عبر إعادة التطوير الحضري. فلنتأمل مثلاً حالة مومباي، حيث يوجد ستة ملايين شخص يصنفون رسمياً باعتبارهم من سكان العشوائيات ويقيمون في أغلبهم على أراضٍ دونما سند قانوني، (تظهر الأماكن التي يعيشون فيها خالية في جميع خرائط المدينة). ومع السعي لتحويل مومباي إلى مركز مالي عالمي لينافس شنغهاي، تزداد طفرة التطوير العقاري زخماً، وتتزايد قيمة الأراضي التي يحتلها سكان الأحياء العشوائية؛ فتقدر قيمة الأرض في حي دارافي، أحد أبرز الأحياء العشوائية في مومباي، بنحو ملياري دولار، وتتصاعد يومياً الضغوط لإزالة الحي (لاعتبارات بيئية واجتماعية تحجب عملية الاستيلاء على الأراضي). وتدفع القوى المالية المدعومة من الدولة لإزالة الأحياء العشوائية قسرياً، وفي بعض الحالات تنتزع بالقوة حيازة أراضٍ ظل سكان هذه الأحياء يشغلونها على مدى جيل كامل. ويزدهر تراكم رأس المال على هذه الأراضي عبر النشاط العقاري نظراً لأن الاستحواذ على الأرض تم دون تكلفة تذكر. ولكن هل يحصل المطرودون من الأرض على تعويضات؟ المحظوظون يحصلون على القليل. لكن، وفي حين ينص الدستور الهندي على أن الدولة ملتزمة بحماية حياة ورفاهة السكان بصرف النظر عن الطائفة والطبقة، وضمان الحق في السكن والمأوى، أصدرت المحكمة العليا الهندية أحكاماً وألغت أحكاماً لتعيد كتابة هذا الشرط الدستوري. وبما أن سكان الأحياء العشوائية يشغلونها بصورة غير مشروعة، وكثيرون منهم لا يمكنهم إثبات إقامتهم الطويلة على هذه الأراضي بصورة قاطعة، فإنه لا يحق لهم الحصول على تعويض. والاعتراف بهذا الحق، طبقاً لتصريحات المحكمة العليا، سيكون معادلاً لمكافأة النشالين على أفعالهم، لذلك يلجأ سكان الأحياء العشوائية إما للمقاومة والقتال أو الانتقال بممتلكاتهم الضئيلة والتخييم على جوانب الطرق السريعة أو إلى أي مساحة صغيرة يمكنهم إيجادها[١٧]. ويمكن العثور على أمثلة مشابهة لسلب الأراضي (وإن كانت

Usha Ramanathan, "Illegality and the Urban Poor," *Economic and Political Weekly* (٢٢ July 2006), and Rakesh Shukla, "Rights of the Poor: An Overview of Supreme Court," *Economic and Political Weekly* (2 September 2006).

أقل وحشية وأكثر قانونية) في الولايات المتحدة، من خلال إساءة استخدام حقوق الاستملاك لتهجير القاطنين لفترات طويلة في مساكن بأسعار معقولة لصالح استخدامات الأراضي لأغراض عليا، (مثل تشييد المباني السكنية الكبيرة والمتاجر). وعندما طعن في ذلك أمام المحكمة العليا الأمريكية رد القضاة الليبراليون على المحافظين قائلين إن ما قامت به السلطات القضائية المحلية دستوري تماماً من أجل زيادة قاعدة الضرائب العقارية.

وفي سيول، في التسعينيات، استأجرت شركات التشييد والمطورون العقاريون فرقَ ترويع يشبه أفرادها مصارعي السومو لغزو أحياء بكاملها ليحطموا بالمعاول الثقيلة، ليس فقط المساكن، بل أيضاً كل ما يملكه أولئك الذين بنوا منازلهم بأنفسهم على سفوح التلال المحيطة بالمدينة في الخمسينيات على أراضٍ أصبحت في التسعينيات ذات قيمة عالية، ومعظم تلك السفوح مغطاة الآنَ بأبراج عالية لا يظهر عليها أي أثر لعمليات التطهير الوحشية التي سمحت ببنائها. وفي الصين يُطرد الملايين من المساحات التي يقيمون عليها منذ فترة طويلة، وكنتيجة لافتقارهم لحقوق الملكية الخاصة يمكن بسهولة طردهم من الأرض بأمر من الدولة، التي تمنحهم مبلغاً نقدياً تافهاً لمساعدتهم على المضي قدماً، (قبل أن يتم تسليم الأراضي للمطورين العقاريين بمعدل ربح عالٍ). في بعض الأحيان يخرج السكان طوعاً، لكن هناك العديد من التقارير عن مقاومة واسعة النطاق أيضاً، والتي عادة ما يكون رد الحزب الشيوعي عليها قمعياً ووحشياً. وفي الحالة الصينية، يكون السكان على هوامش المناطق الريفية هم من يضطرون للنزوح، مما يظهر أهمية وجهة نظر لوفيفر، التي كُتبت بتبصّر في الستينيات، عن أن التمييز الواضح الذي كان موجوداً ذات يوم بين الريف والحضر يتبدد ويتحول تدريجياً إلى مجموعة من المساحات المسامية/القابلة للاختراق في نمط من التنمية الجغرافية المتباينة تحت قيادة هيمنة رأس المال والدولة. وفي الصين تحولت المجتمعات الريفية على مشارف المدن من العمل المضني والمفقر في زراعة الملفوف (الكرنب) إلى الوضع المريح لسكان الحضر الذين يعيشون على ريع الأملاك، (أو على الأقل فعل ذلك قادة الحزب المحليون)، حيث يقيمون مكان تلك الزراعات مجمعات سكنية بين عشية وضحاها. وهذا هو الحال في الهند كذلك، حيث تقود سياسة مناطق التنمية

الاقتصادية الخاصة المفضلة الآن لدى الحكومة المركزية وحكومات الولايات إلى العنف ضد المنتجين الزراعيين، وكان أفدح مثال هو المذبحة التي وقعت في ناندیجرام في ولاية البنغال الغربية، التي دبرها الحزب الماركسي الحاكم، لتمهيد الطريق أمام رأس المال الإندونيسي الضخم المهتم بالتطوير العمراني الحضري بقدر اهتمامه بالتنمية الصناعية. وفي هذه الحالة لم توفر حقوق الملكية الخاصة أي حماية.

وهذه هي الحال أيضاً مع مقترحات تبدو تقدمية بمنح حقوق الملكية الخاصة لسكان المناطق العشوائية بهدف تمكينهم من امتلاك الأصول التي تسمح لهم بالخروج من وهدة الفقر. وهذا هو نوع المقترحات المقدمة الآن لسكان الفافيلا، أو الأحياء العشوائية الفقيرة في ريو دي جانيرو، لكن المشكلة هي أن الفقراء، الذين يعانون من عدم استقرار الدخول ومن المصاعب المالية المتكررة، من السهل إقناعهم ببيع هذه الأصول مقابل سعر منخفض نسبياً، (الأغنياء عادة ما يرفضون التخلي عن ممتلكاتهم القيمة بأي سعر، وهذا هو ما مكن موزيس من إعمال ساطوره في برونكس التي يقطنها الفقراء، لكنه لم يتمكن من القيام بذلك في حي الأثرياء بارك أفنيو Park Avenue). رهاني هو أنه إذا استمرت الاتجاهات الراهنة، ففي خلال السنوات الخمس عشرة القادمة فإن كل سفوح التلال التي تشغلها الآن الأحياء العشوائية ستُغطى بالمباني السكنية الشاهقة المطلة على خليج ريو دي جانيرو، بينما يتعرض السكان السابقون للتصفية ليعيشوا في إحدى المناطق الهامشية النائية[١٨]. لقد تمثل التأثير طويل الأمد لخصخصة مارجريت ثاتشر للإسكان الاجتماعي في وسط لندن في خلق هيكل سعري للإيجارات والمساكن في أرجاء المدينة يمنع أصحاب الدخول المتدنية ـ والآن حتى أبناء الطبقة المتوسطة ـ من الحصول على مساكن في المركز الحضري. فمشكلة القدرة على تحمل تكلفة السكن، مثلها مثل مشكلتي الفقر وإمكانية الوصول، أصبحت تنتقل بالفعل من مكان إلى آخر.

---

(١٨) جاءت هذه الأفكار بعد أعمال:

Hernando de Soto, *The Mystery of Capital: Why Capitalism Triumphs in the West and Fails Everywhere Else* (New York: Basic Books, 2000).

انظر التحليل النقدي الذي كتبه

"The Work of Economics: How a Discipline Makes its World," *Archives Européennes de Sociologie*, vol. 46, no. 2 (2005), pp. 297-320.

وتحذرنا هذه الأمثلة من وجود مجموعة كاملة من الحلول التي تبدو «تقدمية»، والتي لا تكتفي فقط بنقل المشكلة من مكانٍ إلى آخر، بل تعمقها في حين تمد السلاسل الذهبية التي تسجن الضعفاء والمهمشين من السكان إلى مدارات تداول وتراكم رأس المال. ويجادل هيرناندو دي سوتو Hernando de Soto ـ ولجدله قوة تأثير كبيرة ـ قائلاً إن غياب حقوق ملكية واضحة هو ما يشد الفقراء إلى مزيد من البؤس في أغلب أرجاء جنوب العالم، (متجاهلاً حقيقة أن الفقر منتشر في مجتمعاتٍ حقوقُ الملكية مكفولةٌ فيها). ومن المؤكد أنه ستكون هناك حالات يؤدي فيها منح هذه الحقوق في عشوائيات ريو دي جانيرو أو ليما إلى تحرير الطاقات الفردية، والسعي لإقامة المشاريع، مما يؤدي للتقدم الشخصي. إلا أن التأثير المصاحب لذلك غالباً ما يتمثل في تدمير نماذج التضامن الاجتماعي والدعم المتبادل غير الساعية لتعظيم الربح، بينما من شبه المؤكد أن يلغى أي تأثير كلي في ظل غياب فرص عمل كافية ومجزية. في القاهرة، على سبيل المثال، تشير إلياتشار Julia Elyachar إلى الكيفية التي خَلقت بها مثل هذه السياسات التي تبدو تقدمية «سوقاً للسلب» تهدف في الواقع إلى سحب القيمة من اقتصاد قائم على الاحترام المتبادل والمعاملة بالمثل، لصالح المؤسسات الرأسمالية[١٩]. وينطبق ذلك بدرجة كبيرة أيضاً على حلول مشكلات الفقر العالمي التي يُروج لها الآن بأسلوب مقنع للغاية في المؤسسات المالية في واشنطن، والمتمثلة في الائتمان الصغير وتمويل المشروعات متناهية الصغر. فالقروض الصغيرة في تجليها الاجتماعي، (على النحو الذي أورده في الأصل محمد يونس[*] الحائز على جائزة نوبل للسلام)، قد فتحت بالفعل آفاقاً جديدة، وكان لها تأثير كبير على علاقات النوع الاجتماعي (الجندر)، مع نتائج إيجابية على المرأة في بلدان مثل الهند وبنجلاديش. لكنها فعلت ذلك بفرض نظم للمسؤولية الجماعية عن سداد الديون يمكن أن تسجن المرء بدلاً من أن تحرره. وفي عالم التمويل متناهي الصغر كما تم تحديده من قبل

---

(١٩) Julia Elyachar, *Markets of Dispossession: NGOs, Economic Development, and the State in Cairo* (Chapel Hill, NC: Duke University Press, 2005).

(*) محمد يونس مؤسس بنك الفقراء، وصاحب فكرة التمويل متناهي الصغر، والحاصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع بنك جرامين عام ٢٠٠٦ (المترجمة).

المؤسسات الأمريكية (وعلى العكس من التوجه الاجتماعي الخيري لنظام الائتمان الصغير الذي اقترحه يونس)، فإن النتيجة تتمثل في توليد مصادر دخل ذات عائد مرتفع (بأسعار فائدة لا تقل عن ١٨ بالمئة، بل وتزيد كثيراً عن ذلك في أغلب الأحيان) للمؤسسات المالية العالمية، وسط هيكل تسويقي ناشئ يسمح بوصول الشركات متعددة الجنسيات إلى سوقٍ كلية ضخمة، مكونة من ملياري شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. وتُخترق هذه «السوق الضخمة في أسفل الهرم»، كما يطلق عليها في دوائر الأعمال، نيابة عن الشركات الكبرى، عن طريق بناء شبكات معقدة من مندوبي المبيعات (النساء أساساً) المرتبطين بسلسلة تسويقية تبدأ من المستودعات الكبيرة متعددة الجنسيات إلى الباعة الجوالين[٢٠]. يشكل مندوبو المبيعات شبكة علاقات اجتماعية يكونون فيها مسؤولين عن بعضهم البعض، لضمان سداد قيمة الدين وفوائده، مما يسمح لهم بشراء السلع الأساسية التي يبيعونها في وقت لاحق بالتجزئة. وكما هو الحال مع منح حقوق الملكية الخاصة، يكاد يكون من المؤكد أن بعض الناس (وفي هذه الحالة معظمهم من النساء) قد يصل إلى حد الثراء النسبي، وفي الوقت نفسه ستخف حدة المشكلات سيئة السمعة المتعلقة بعدم وصول الفقراء إلى المنتجات الاستهلاكية بأسعار معقولة. إلا أن هذا لا يمثل حلاً لمشكلات الفقر الناتج عن التأثير الحضري، فغالبية المشاركين في نظام التمويل الصغير سينزلقون لمصاف العاملين بالسخرة لمصلحة الدين، محبوسين بأجورهم المتدنية في منطقةٍ وسط بين الشركات متعددة الجنسيات والسكان المفقرين في عشوائيات الحضر، في حين تذهب الميزة دائماً للشركات متعددة الجنسيات. وهذا هو نوع البنية الذي يمنع استكشاف أي بدائل أكثر إنتاجية، كما أنه بالتأكيد لا يقدم أي شيء فيما يتعلق بالحق في المدينة.

يمكن أن نخلص إلى أن الحضرنة قد لعبت دوراً حاسماً في امتصاص فوائض رأس المال، وفعلت ذلك على نطاق جغرافي يزداد اتساعاً، ولكن على حساب تزايد عمليات التدمير الخلاق التي تستلزم حرمان سكان الحضر

---

(٢٠) Ananya Roy, *Poverty Capital: Microfinance and the Making of Development* (New York: Routledge, 2010), and C. K. Prahalad, *The Fortune at the Bottom of the Pyramid: Eradicating Poverty through Profits* (New York: Pearson Prentice Hall, 2009).

من أي حق في المدينة على الإطلاق. وبين الحين والآخر ينتهي ذلك إلى ثورة، كما حدث في باريس في عام ١٨٧١ عندما انتفض المحرومون ساعين إلى استعادة المدينة التي فقدوها. كذلك سعت الحركات الاجتماعية الحضرية في عام ١٩٦٨ من باريس وبانكوك إلى مكسيكو سيتي وشيكاغو إلى تحديد طريقة مختلفة للعيش في المدن عن تلك التي يفرضها المطورون الرأسماليون والدولة. إذاً، كما يبدو مرجحاً، تصاعدت الصعوبات المالية في الظرف الحالي، وإذا كانت المرحلة النيوليبرالية وما بعد الحداثة والمرحلة الاستهلاكية التي نجحت حتى الآن في امتصاص الفوائض الرأسمالية عن طريق الحضرنة، قد بلغت نهايتها، وإذا ما استتبع ذلك أزمة أوسع نطاقاً فهنا يظهر السؤال: أين ثورتنا المشابهة لما حدث عام ١٩٦٨؟ أو بصيغة أكثر دراماتيكية: أين نسختنا من الكومونة؟

قياساً على التحولات في النظام المالي لا بد أن يكون الرد السياسي أكثر تعقيداً في عصرنا على وجه التحديد، لأن عملية الحضرنة أصبحت تتم على نطاق عالمي الآن، كما أنها تحفل بكل أنواع الخراب، من التصدعات وعدم الأمان والتباين الجغرافي في مستويات التطور. لكن هذه التصدعات في النظام كما غنّى ليونارد كوهين ذات مرة: «هي ما تسمح للضوء بالدخول». فهنالك بوادر تمرد في كل مكان، (الاضطرابات في الصين والهند مزمنة، والغضب والحروب الأهلية في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية تختمر، والحركات المطالبة بالحكم الذاتي آخذة في الظهور في كل مكان، وحتى في الولايات المتحدة تشير الدلائل السياسية إلى أن معظم السكان يقولون «كفى» للمظالم فيما يتعلق بعدم المساواة)، وأي من هذه التمردات يمكن أن تصبح فجأة معدية. ومع ذلك، وخلافاً للنظام المالي، فإن الحركات الاجتماعية الحضرية وشبه الحضرية المعارضة، والتي يوجد الكثير منها في جميع أنحاء العالم، ليست مترابطة بإحكام على الإطلاق، في الواقع فإن الكثير منها لا تربطها أي صلة ببعضها البعض، لذلك من غير المرجح أن تشعل شرارة واحدة حرائق في البراري، كما حلمت شركة ويذر أندر جراوند Weather Underground للأرصاد الجوية ذات مرة، فالأمر يتطلب شيئاً ممنهجاً بدرجة أكبر من ذلك. ولكن إذا تجمعت هذه الحركات المعارضة معاً بشكل أو بآخر، والتفت مثلاً حول شعار: الحق في المدينة، فبماذا يتعين عليها أن تطالب؟

الجواب على السؤال الأخير في غاية البساطة: ديمقراطية أكبر في التحكم في الإنتاج واستخدام الفوائض. وبما أن عملية الحضرنة تعد القناة الرئيسة لاستخدام هذه الفوائض، فإن الحق في المدينة يتشكل عن طريق وضع رقابة ديمقراطية على توجيه الفوائض لعمليات الحضرنة. إن وجود ناتج فائض ليس بالأمر السيئ، ففي الكثير من الحالات يكون وجود الفائض أمراً حيوياً للبقاء. على مدار تاريخ الرأسمالية، كان بعض من الفائض المتحقق يذهب إلى الدولة على شكل ضرائب، وفي فترات الديمقراطية الاجتماعية ارتفعت هذه النسبة بدرجة كبيرة، مما وضع قسماً كبيراً من الفائض تحت سيطرة الدولة. وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية تمحور المشروع النيوليبرالي برمته على خصخصة السيطرة على الفائض. لكن بيانات جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تظهر أن الحصة التي تسيطر عليها الدولة من إجمالي الناتج ظلت ثابتة تقريباً منذ السبعينيات. إذاً كان الإنجاز الرئيسي لهجمة النيوليبرالية هو منع حصة الدولة من النمو كما حدث في الستينيات. أما الاستجابة الأخرى فقد تمثلت في إيجاد نظم حكم جديدة تندمج فيها مصالح الدولة مع مصالح الشركات، والتأكد عبر استعمال سلطة المال، من أن سيطرة جهاز الدولة على صرف الفوائض تحابي مصالح الشركات الرأسمالية والطبقات العليا في تشكيل عملية الحضرنة، لذلك فإن زيادة نسبة ما تسيطر عليه الدولة من فوائض لن يؤتي ثماره إلا إذا تم إصلاح الدولة نفسها وإعادتها تحت رقابة الديمقراطية الشعبية.

لقد أصبحنا نرى، وعلى نحو متزايد، أن الحق في المدينة أصبحت تسيطر عليه مصالح خاصة وشبه خاصة؛ فلدينا في نيويورك، على سبيل المثال، عمدة ملياردير، هو مايكل بلومبرغ Michael Bloomberg، يعيد تشكيل المدينة وفقاً لمصالح المطورين العقاريين وحي وول ستريت (حي المال والأعمال) وعناصر طبقة الرأسمالية العابرة للحدود، في حين يستمر في تسويق المدينة باعتبارها الموقع الأمثل للشركات الكبرى ووجهة رائعة للسياح، محولاً مانهاتن فعلياً إلى مجتمع مغلق على الأغنياء، (والمفارقة أن شعاره التنموي هو «ابني مثل موزيس مع أخذ أفكار جين جاكوبز في

الاعتبار»[٢١]. وفي سياتل يتولى ملياردير مثل بول ألين Paul Allen زمام الأمور. وفي مكسيكو سيتي أمر كارلوس سليم، أغنى رجل في العالم، بإعادة رصف الشوارع لتروق للسياح. ولا تقتصر ممارسة السلطة المباشرة على الأفراد الأثرياء فقط؛ ففي بلدة نيو هيفن New Haven، التي تفتقر لأي موارد خاصة بها لإعادة الاستثمار العمراني، تقوم جامعة ييل، إحدى أغنى الجامعات في العالم، بإعادة تشكيل غالبية النسيج الحضري بما يلائم احتياجاتها. وتقوم جامعة جونز هوبكينز بالشيء نفسه في إيست بالتيمور، وتخطط جامعة كولومبيا للقيام بذلك في بعض مناطق نيويورك، (مما أثار مقاومة الحركات المعنية بالأحياء في الحالتين، وهو ما حدث أيضاً عند محاولة الاستيلاء على الأراضي في دارافي). والحق في المدينة القائم فعلياً كما هو مصاغ الآن محدود للغاية، ويقع في أغلب الحالات في يد نخبة سياسية واقتصادية صغيرة، في وضع يؤهلها لتشكيل المدينة وفقاً لاحتياجاتها الخاصة وبحسب هوى قلوبها.

لكن دعونا نلقي نظرة أكثر هيكلية على هذا الوضع؛ في كانون الثاني/يناير من كل عام يتم نشر تقديرات بمجموع مكافآت وول ستريت التي يحصل عليها الممولون مقابل عملهم الشاق خلال العام السابق، في عام ٢٠٠٧، وكان عاماً كارثياً على أسواق المال على كل المستويات، (وإن كان ليس أسوأ من العام الذي تلاه)، بلغ إجمالي المكافآت ٣٣,٢ مليار دولار، بانخفاض بنسبة اثنين بالمئة فقط عن العام السابق، (ليست بالمكافأة السيئة على إفساد النظام المالي العالمي). وفي منتصف صيف عام ٢٠٠٧، ضخ الاحتياطي الفيدرالي والبنك المركزي الأوروبي مليارات الدولارات على هيئة ائتمان قصير الأجل في النظام المالي لضمان استقراره، كما ظل مجلس الاحتياطي الفيدرالي يخفض أسعار الفائدة بشكل دراماتيكي على مدار العام كلما تهددت الأسواق في وول ستريت بانخفاضات كبيرة. وفي الوقت نفسه، اعتُبر نحو مليوني شخص، أو ربما ثلاثة ملايين، أغلبهم من النساء المعيلات لأسرهن والأمريكيين من أصل أفريقي في المدن الرئيسة، أو المهمشين البيض من سكان المناطق الحضرية شبه الهامشية، مشردين أو على

(٢١) Scott Larson, "Building Like Moses with Jane Jacobs in Mind," (PhD Dissertation, Earth and Environmental Sciences Program, City University of New York, 2010).

وشك أن يصبحوا بلا مأوى بسبب حبس الرهن العقاري. ودمرت العديد من الأحياء المدنية، بل ومجتمعات شبه حضرية بكاملها، في الولايات المتحدة بسبب الإقراض الشرس الذي تمارسه المؤسسات المالية، وبالطبع لم تحصل هذه الفئة من السكان على مكافآت. وبما أن حبس الرهن ـ بسبب عدم القدرة على السداد ـ يعني في واقع الأمر الإعفاء من الدين، ويدرج ذلك في خانة الدخل، يواجه العديد من الذين تعرضوا لذلك بضرائب دخل باهظة على أموال لم تكن بحوزتهم قط. ويطرح هذا التباين الفظيع السؤال التالي: لماذا لم يقدم الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الأمريكية مساعدات على شكل سيولة متوسطة الأجل للأسر المهددة بالحبس العقاري حتى تعاد جدولة الرهن العقاري بأسعار معقولة تمكن من حل جزء كبير من الأزمة؟ كان من شأن ذلك التخفيف من شراسة أزمة الائتمان، وكان من الممكن أن يحمي السكان الفقراء والأحياء التي يسكنون فيها. وعلاوة على ذلك، فإن النظام المالي العالمي ما كان ليقف على حافة الإعسار كما حدث في العام التالي. لا شك أن ذلك كان من شأنه أن يمد مهمة الاحتياطي الفيدرالي إلى خارج نطاق اختصاصاته المعتادة، وكان سيتعارض مع القواعد الأيديولوجية للنيوليبرالية، التي تفيد بأنه في حال وجود تعارض بين رفاهة المؤسسات المالية ورفاهة الناس يتعين ترك الناس جانباً. وكان سيتعارض أيضاً مع تفضيلات الطبقة الرأسمالية فيما يتعلق بتوزيعات الدخل، ومع مفاهيم النيوليبرالية المتعلقة بالمسؤولية الشخصية. ولكن لننظر فقط إلى الثمن الذي دُفع جراء اتباع هذه القواعد والتدمير الخلاق الذي يفتقر لأي معنى الذي نتج عن ذلك. بالتأكيد هناك شيء يمكن عمله أو ينبغي عمله لتغير هذه الخيارات السياسية.

لكننا لم نرَ بعد حركة متماسكة لمعارضة كل ذلك في القرن الحادي والعشرين. هناك، بالطبع، العديد من النضالات الحضرية والحركات الاجتماعية الحضرية المختلفة (بالمعنى الواسع لهذا المصطلح، الذي يشمل الحركات في المناطق الريفية النائية) الموجودة بالفعل. ويمكن ملاحظة الابتكارات الحضرية فيما يتعلق بالاستدامة البيئية، والإدماج الثقافي للمهاجرين، والتصميم الحضري لمساحات الإسكان الشعبي، والتي تتواجد بوفرة في مختلف أرجاء العالم؛ لكن يبقى أن تلتقي على هدف واحد، هو

كسب المزيد من التحكم في استخدامات الفوائض، (ناهيك بشروط إنتاجها). خطوة واحدة ليست بالقطع نهائية لتوحيد هذه النضالات تتمثل في التركيز بدرجة كبيرة على لحظات التدمير الخلاق، تلك التي يعتمد فيها اقتصاد الثروة ـ التراكم (الحصالة) ـ بشدة على اقتصاد السلب، ويعلن (أصحاب الثروات) نيابة عن المحرومين حقهم في المدينة ـ حقهم في تغيير العالم، في تغيير الحياة، وإعادة اختراع المدينة وفقاً لهوى قلوبهم. وهذا الحق الجمعي، سواء كشعار للعمل أو كمثل سياسي أعلى، يعيدنا للسؤال الأزلي، وهو من الذي يسيطر على الصلة الداخلية بين التطوير العمراني وفوائض الإنتاج واستخدامها؟ وربما يتضح في نهاية الأمر أن لوفيفر كان على حق منذ أكثر من أربعين عاماً في إصراره على أن الثورة في زماننا إما أن تكون ثورة حضرية أو لا تكون على الإطلاق.